globesight

شركة الإتمام
الاستشـــارية

دور التقنية في تعزيز العمل الخيري الاستراتيجي ورفع كفاءة القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

فبراير 2025

ورقة بيضاء

الرياض، المملكة العربية السعودية

جدول المحتويات

1. مقدمة 3

2. لمحة عامة عن "القطاع الثالث" بالمملكة وواقع تبني التقنية في القطاع:

التحديات والفرص 4

أ. أبرز القضايا والتحديات الحالية 4

ب. الفرص الناشئة لتحقيق النمو وإحداث التحول 5

3. الحلول المقترحة 7

4. دراسة حالة – تطور التقنيات في القطاع الثالث 9

5. الدروس الرئيسية المستفادة والخلاصة 11

الملحق 12

أ. تفاصيل وجدول أعمال الطاولة المستديرة 12

ب. قائمة المشاركين في الطاولة المستديرة

ج. قائمة المشاركين في المقابلات

د. الجهات المنظمة والداعمة 16

1. مقدمة

يشكّل القطاع الخيري وغير الربحي في المملكة العربية السعودية، ودول الخليج عمومًا، جزءًا أصيلًا من القيم الدينية والثقافية للمجتمع العربي. وبحسب آخر التقديرات، فإن حجم الأعمال الخيرية في دول الخليج يقارب 210 مليار دولار أمريكي سنويًا، والتي تبرز فيها بشكل واضح المساهمات الضخمة للشركات العائلية الكبرى التي تصل إلى ما لا يقل عن 7 مليارات دولار أمريكي سنويًا. وفي المملكة العربية السعودية، يمثل "**القطاع الثالث**" الذي يشمل الأعمال الخيرية والمنظمات غير الربحية، ركيزة أساسية في المجتمع، مدعومًا بقيم الإسلام التي تحث على البذل والعطاء والرعاية بشتى أشكالها، ما يجعله مسؤولية دينية واجتماعية. ومع ذلك، لا يتوفر للقطاع الثالث في المملكة البيانات الدقيقة والمحدثة حول مدى حجمه والفرص المتاحة له والتأثير الفعلي لأعماله.

ورغم هذا التحدي، تلوح في الأفق بوادر مستقبل واعد للعمل الخيري والقطاع غير الربحي في المملكة، مدفوعًا في جانب منه بالجيل الشاب من رواد الأعمال والقادة الناجحين والمتألقين في عالم التقنية، القادرين على تسخير قوة الأدوات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي والمعرفة العالمية لتعزيز الابتكار والنمو في هذا القطاع. وفي ظل سعي المملكة العربية السعودية إلى تعزيز مساهمة القطاع الثالث في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 5% وفقًا لرؤية 2030، فإن التقاء جذور العطاء السخية في المجتمع السعودي مع قوة التقنية الحديثة وحماس جيل الشباب المنفتح على العالم أجمع يمهد الطريق أمام مستقبل واعد للعمل الخيري والقطاع غير الربحي في المملكة.

يأتي التقرير هذا ليستعرض خلاصة الأفكار والرؤى المستمدة من اجتماع طاولة مستديرة ومقابلات تحضيرية مع مجموعة من القادة والجهات الفاعلة في هذا القطاع، وقد ركزت هذه الجهود على تقييم الواقع الحالي للقطاع الثالث في المملكة والوقوف على التحديات التي تواجهه واستكشاف الحلول التي يمكن أن توفرها التقنية للتغلب عليها. وقد شارك في الجلسة أطرافًا من مختلف الجهات الفاعلة في القطاع، بما في ذلك ممثلي المؤسسات المانحة، والمنظمات غير الربحية، ومراكز التنمية الوطنية، ورواد العمل الاجتماعي. وتعكس الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير الآراء الفردية والجماعية للمشاركين في الطاولة المستديرة والمقابلات التحضيرية. (للحصول على مزيد من التفاصيل حول المشاركين، يُرجى الرجوع إلى **الملحق ب**)

يسعى هذا التقرير إلى تقديم رؤى عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الجهود المستمرة التي تبذلها جميع الجهات المعنية لتحقيق الهدف المنشود ضمن رؤية المملكة 2030، ألا وهو بناء قطاع غير ربحي أكثر ابتكارًا ومرونة وتأثيرًا في المملكة، يتمتع بالقدرة على المساهمة في نموها وازدهارها.

2. لمحة عامة عن "القطاع الثالث" بالمملكة وواقع تبني التقنية في القطاع: التحديات والفرص

يشهد القطاع الثالث في المملكة تحولات جذرية، مدفوعة في المقام الأول بالرؤية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الأثر الاجتماعي والتنمية المجتمعية من خلال تطبيق منهجيات أكثر فعالية واستدامة، بما يضمن مساهمة القطاع في مسيرة التنمية الوطنية. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن أبرز القضايا والتحديات التي تواجه القطاع الثالث، ومدى تبني التقنية في القطاع، والفجوات التي يجب إعطاؤها الأولوية والعمل على معالجتها.

أ. أبرز القضايا والتحديات الحالية

- ***إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والفجوة الرقمية:*** تعاني المنظمات في المناطق النائية من نقص شديد في البنية التحتية الرقمية، مقارنة بنظيراتها في المناطق الحضرية التي تتمتع بمزايا الوصول المتقدمة إلى الخدمات والقدرات الرقمية، والاتصال السلس. ولا تقتصر هذه الفجوة على البعد الجغرافي فقط، بل تمتد لتشمل بين القطاع الثالث وبين القطاعين العام والخاص، في ظل محدودية موارد وقدرات منظمات القطاع الثالث، وتأخرها عن مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها المملكة. وبالتالي، فإن تلك المنظمات التي تعجز عن استغلال الحلول الرقمية ستواجه صعوبات بالغة في توسيع نطاق عملها وتحقيق أثر مجتمعي أكبر.
- ***الأدوات والأنظمة المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات:*** لا يتوفر للعديد من منظمات القطاع الثالث الأدوات والأنظمة اللازمة لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها بشكل فعال لدعمها في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، كما أن الكثير من هذه المنظمات لم تضع أو تطبق إطارًا مناسبًا لقياس النتائج من أجل رصد وتقييم الأثار الناتجة عن مبادراتهم واستثماراتهم بدقة بالغة. وعلى الرغم من عدم توفر مثل هذه الأدوات والأنظمة أو استخدامها على نطاق واسع، تدرك المنظمات الرائدة مدى أهمية تبني منهجيات تعتمد على البيانات لتعزيز الشفافية وضمان المساءلة وتحسين تخصيص الموارد، كما تعي جيدًا ضرورة اعتماد أطر فعالة لقياس الأثر لضمان استثمار الموارد المالية والبشرية بأعلى درجة من الكفاءة وذلك لتحقيق أقصى قدر من النتائج المستهدفة.
- ***المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الاستفادة القصوى من التقنيات الناشئة والتصدي للتهديدات السيبرانية بفعالية:*** لا يكتمل النجاح في تبني التقنية في القطاع الثالث إلا بالاستثمار الحقيقي في الموارد البشرية، وهو ما يتطلب التدريب المستمر والتطوير المستدام للموظفين لضمان أن يكونوا على أتم درجة من الجاهزية لاختيار التقنيات المناسبة وتطبيقها بفعالية، ولا سيما التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات الضخمة. ورغم أن هذه التقنيات تُعد دعامة أساسية لتحسين تقديم الخدمات، واستهداف الفئات المستفيدة بشكل أكثر دقة وفعالية، ورفع كفاءة العمليات، تواجه العديد من منظمات القطاع الثالث الصغيرة أو العاملة في المناطق النائية

تحديًا كبيرًا يتمثل في ضعف الخبرات التقنية، إضافةً إلى صعوبة تلبية احتياجات التدريب. كما تواجه المنظمات التي تمكنت من اعتماد التقنيات الأساسية تحديات ناجمة عن عدم وجود تدابير أمنية كافية. وفي ظل هذا التطور الرقمي المتسارع، يبرز الأمن السيبراني كأحد أهم التحديات، إذ قد تتعرض بيانات المستفيدين الحساسة للخطر في حالة عدم وجود تدابير أمنية كافية في بعض المنظمات، ما يؤثر سلبًا على ثقة الجهات المعنية في القطاع وأصحاب المصلحة.

- ***التوزيع الاستراتيجي للموارد وضمان الاستدامة المالية:*** رغم توافر فرص التمويل لمنظمات القطاع الثالث، فقد لا تلبي بالضرورة الاحتياجات المحددة للمنظمات غير الربحية. لذلك، يتوجب العمل على تحسين توزيع الموارد لضمان توجيهها نحو المبادرات الاستراتيجية، مثل الاستفادة من التقنية وتعزيز القدرات، بدلاً من التركيز على الاحتياجات التشغيلية قصيرة المدى. إضافةً إلى ذلك، يتعين على بعض المنظمات تنويع مصادر تمويلها وتبني نماذج تمويلية أكثر استدامة تسهم في تعزيز نموها وأثرها المجتمعي على المدى البعيد.
- ***غياب التركيز التشغيلي وعدم وضوح الأدوار:*** رغم اعتراف رؤية السعودية 2030 بالقطاع الثالث كركيزة أساسية في التنمية الوطنية، فإن العديد من المنظمات لا تزال تعاني من القصور في القدرات والوسائل التي تمكّنها من تحديد وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في مجالات عملها. ويعود هذا الأمر في جزء منه إلى غياب إطار استراتيجي شامل للنتائج يحدد بوضوح العناصر ذات الأولوية من الاحتياجات والأهداف ومجالات التركيز والمؤشرات على المستوى الوطني، وهذا يؤدي إلى تشتت الجهود وازدواجية المساعي، ويحد من قدرة القطاع الثالث على تحقيق نتائج تتوافق مع الرؤية الوطنية وأهداف التنمية الشاملة.

ب. الفرص الناشئة لتحقيق النمو وإحداث التحول

- ***تعزيز التحول الرقمي في القطاع الثالث:*** في ظل التحول الرقمي المتسارع في شتى أنحاء العالم، شهد القطاع الخاص نموًا ملحوظًا على مستوى الشركات المتخصصة في مجال التقنية. وقد انعكس هذا النمو بشكل واضح على القطاع غير الربحي في المملكة، فارتفع عدد المنظمات غير الربحية المختصة بالتقنية بشكل لافت للنظر من ثلاثة فقط إلى أكثر من ستين. ويسير القطاع الثالث في المملكة على خطى هذا التوجه العالمي، فيعمل على مواكبة التطورات التقنية الجديدة واستكشاف الحلول الرقمية المبتكرة. وعلى الصعيد العالمي، تسعى المنظمات غير الربحية جاهدةً إلى تبني التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات الضخمة، وذلك لضمان وصول خدماتها إلى المستفيدين بشكل أكثر فعالية، وتحسين إدارة مواردها، وتوسيع نطاق وأثر مبادراتها. كما شهدت المنظمات غير الربحية الراسخة تحولاً نوعياً في إدارة أعمالها، حيث أسهمت جهودها في أتمتة عملياتها المالية والإدارية في خفض التكاليف، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قصص النجاح العالمية، مثل تلك التي حققتها المنظمات في توظيف تقنيات إدارة البيانات المتقدمة، تقدم دروسًا قيمةً يمكن الاستفادة منها في تعزيز تقدم

القطاع الثالث في المملكة، بما يسهم في رفع كفاءته وزيادة فعاليته وتعزيز شفافيته.

- ***تعزيز الشراكات باعتبارها حجر الزاوية في نمو القطاع:*** مما لا شك فيه أن توطيد الشراكات بين القطاع العام والخاص يُعد أمرًا بالغ الأهمية لسد الفجوات في الموارد وتعزيز مسيرة نمو القطاع غير الربحي؛ فمن خلال هذه الشراكات، يمكن للقطاع الاستفادة من فرص التمويل والخبرات التقنية والحلول المبتكرة التي تعزز التحول الرقمي. وقد أثبتت الشراكات المتينة مع الجهات الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية، وتحديدًا شركات التقنية، دورها الفعال في بناء القدرات والبنية التحتية اللازمة لدعم التطور الشامل في القطاع. وبفضل تعزيز تبادل المعرفة وتقاسم الموارد، تتيح هذه الشراكات للمنظمات غير الربحية توسيع نطاق تأثيرها، وتبني الحلول التقنية، فضلاً عن ضمان تناغم عملها مع الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقاً.
- ***تمكين القطاع الثالث من خلال بناء القدرات والاستفادة من الحلول الرقمية:*** إن تطوير الموارد البشرية، من خلال توفير البرامج التدريبية الموجهة بعناية ورفع مستوى المهارات، أمر لا غنى عنه لنجاح تبني التقنية في القطاع الثالث. وقد شهدت الفترة التي أعقبت جائحة كوفيد-19 تسارعًا في الجهود المبذولة لتعزيز التحول الرقمي من خلال استغلال قوة التقنية الرقمية لتعزيز مشاركة المستفيدين، وتوسيع نطاق التأثير، وتحسين التواصل. ومن شأن استمرارية الاستثمار في بناء القدرات وتبني الحلول الرقمية أن يتيح للمنظمات غير الربحية تقديم خدمات أفضل، وتوسيع نطاق عملياتها، وتحقيق نمو شامل.

3. الحلول المقترحة

في ضوء الواقع الحالي للقطاع الثالث، بما فيه من التحديات القائمة والفرص المتاحة، فقد طرح المشاركون في اجتماع الطاولة المستديرة الذين تمت مقابلتهم عدداً من الحلول لتعزيز دور التقنية في العمل الخيري الاستراتيجي والمنظمات غير الربحية. وتتمثل هذه الحلول فيما يلي:

- **وضع إطار عمل لتبني التقنية وتطبيقه:**

لتعزيز تبني التقنية في القطاع الثالث، يتعين وضع وتطبيق إطار عمل فعال لتبني التقنية، يكون بمثابة البوصلة التي توجه المنظمات نحو تبني التقنيات التي يمكن أن تحسن الكفاءة والفعالية، مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات وأدوات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الإدارة المالية الآلية. وينبغي أن يتضمن إطار العمل ما يلي:

- ***أدوات التقييم:*** أداة لتقييم الجاهزية تساعد المنظمات على فهم قدراتها الحالية وتحديد التقنيات التي تتناسب تمامًا مع احتياجاتها.
- ***أدلة التنفيذ:*** أدلة مفصلة توضح خطوات تبني التقنيات، تتضمن عمليات الاختيار والتشغيل وتدريب الفريق العامل في المنظمة على استخدامها.
- ***فرص الشراكة:*** معلومات حول كيفية التواصل مع شركاء القطاع الخاص للحصول على الدعم في تبني التقنية، بما بشمل الخبرات التقنية والمساعدات المالية.

- **استحداث مجموعة أدوات شاملة لجمع البيانات وتقييم الأثر وإتاحتها:**

تواجه العديد من المنظمات تحديات جوهرية تتمثل في نقص البيانات الدقيقة والكاملة، إلى جانب عدم قدرتها على قياس أثر برامجها بشكل فعال. ولتجاوز هذه التحديات، ينبغي استحداث مجموعة أدوات لجمع البيانات وتقييم الأثر لتساعد المنظمات على اتباع نهج منظم في جمع البيانات حول مبادراتها واستثماراتها وتحليلها وتقديم تقارير شاملة عنها. يجب أن تتضمن مجموعة الأدوات ما يلي:

- ***نماذج لجمع البيانات:*** نماذج موحدة لجمع البيانات حول احتياجات المستفيدين ونتائج البرامج.
- ***إطار عمل لتقييم الأثر:*** إطار عمل لقياس فعالية البرامج، يشمل مقاييس لتقييم الأثر الاجتماعي للاستثمار.
- ***المواد التدريبية:*** وحدات تدريبية لتعزيز قدرة المنظمات في تقنيات جمع البيانات وتحليلها، مع تركيزها على إبراز مدى أهمية الاستناد إلى البيانات في اتخاذ القرارات.

- **إنشاء برنامج لبناء القدرات وتنمية المهارات وتمويله**

لضمان النجاح في تبني التقنية واعتماد المنهجيات القائمة على البيانات، لا بد من الاستثمار في بناء قدرات منظمات القطاع الثالث وتنمية مهارات العاملين فيها. ويتطلب ذلك إطلاق برنامج لبناء القدرات وتمويله لتزويد المنظمات بالمهارات اللازمة للاستفادة من التقنيات الحديثة بشكل فعال. ويجب أن يشمل هذا البرنامج ما يلي:

- ***دورات تدريبية متخصصة في مجال التقنية:*** ورش عمل منتظمة حول استخدام التقنيات مثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات وأدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

- ***برامج الإرشاد:*** التعاون مع خبراء في مجال التقنية من القطاع الخاص لتطوير مهارات الموظفين في مجالات مثل استراتيجية التحول الرقمي وإدارة تقنية المعلومات.

- **تعزيز التعاون من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص**

من أجل سد الفجوة القائمة في الموارد وتمكين المنظمات من الوصول إلى الخبرات التقنية، يتوجب وضع استراتيجية تعمل على تعزيز التعاون من خلال تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجب أن تتضمن الخطة ما يلي:

- ***منصة للشراكة:*** إنشاء منصة تتيح لمنظمات القطاع الثالث وشركات القطاع الخاص والجهات الحكومية التواصل والتعاون في المبادرات ذات الاهتمام المشترك.
- ***نماذج لمشاركة الموارد:*** وضع نماذج تتيح مشاركة الأدوات والخبرات وأفضل الممارسات في مجال التقنية بين منظمات القطاع الثالث والشركات العاملة في القطاع الخاص.
- ***تحفيز الشراكات:*** إطلاق مبادرات حكومية لتشجيع الشركات الخاصة على المساهمة في العمل التنموي من خلال الشراكة مع المنظمات غير الربحية، وذلك عبر تقديم حوافز معنوية مثل التقدير العام لجهودهم.

- **اعتماد استراتيجية لتحسين تخصيص الموارد وتعزيز الاستدامة المالية**

لتمكين منظمات القطاع الثالث من تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية وضمان استدامتها المالية، ينبغي وضع واعتماد خطة استراتيجية لتخصيص الموارد وتحقيق الاستدامة. ويجب أن تركز الخطة على توجيه الموارد نحو المبادرات الاستراتيجية التي تحقق أثرًا بعيد المدى. وتشمل الجوانب الرئيسية لهذه الخطة ما يلي:

- ***إطار عمل لترتيب الأولويات في التمويل:*** *تطوير* إطار عمل إرشادي يساعد المنظمات في تحديد الأولويات في طلبات التمويل بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية.
- ***تنويع مصادر التمويل:*** دعم المنظمات وتشجيعها على تنويع مصادر تمويلها من خلال استكشاف مختلف السبل المتاحة مثل فرص الشراكة مع المؤسسات وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور هذه المنظمات.
- ***الدورات التدريبية في مجال الإدارة المالية:*** توفير دورات تدريبية لقادة القطاع الثالث في مجال التخطيط والإدارة في الجانب المالي، مع التركيز على صياغة نماذج تمويل مستدامة تسهم في دعم النمو والابتكار على المدى البعيد.

- **تمكين المنظمات غير الربحية من الاستفادة المُثلى من التقنيات الناشئة**

توفر التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات الضخمة إمكانات هائلة لتعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات. ولمساعدة منظمات القطاع الثالث على تبني هذه التقنيات، ينبغي توفير أوجه الدعم التالية:

- ***المشروعات التجريبية:*** إطلاق مشروعات تجريبية تُبرز الاستخدام العملي للتقنيات الحديثة في قطاعات مُعيّنة، من بينها الاستهداف الفعّال للمستفيدين ومتابعة أداء البرامج.
- ***برامج المنح التقنية:*** إطلاق برامج منح مُخصّصة لتمكين المنظمات غير الربحية من الحصول على التقنيات الحديثة واستخدامها، مع إيلاء أهمية قصوى لقابلية التوسّع واستدامة الأثر.

4. دراسة حالة – تطور التقنيات في القطاع الثالث

بات تبنّي التقنيات الحديثة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتجاوز التحديات التشغيلية وتحسين جودة الخدمات المُقدّمة، إذ شهدت العديد من الدول ظهور حلول مبتكرة لمواجهة العقبات المُستعصية، مثل صعوبة الحصول على التمويل وتوافره، وتفعيل دور الجهات المانحة.

- **برمجيات إدارة المنح: استخدام التقنيات في جمع بيانات أكثر دقة وشمولية وإعداد تقارير عن الأثر:** في ظل ازدهار منظمات القطاع الثالث في المملكة وتوسّع نطاق عملها، فإنها قد تواجه تحديات سبق أن تعرضت لها منظمات مماثلة في دول أخرى في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في إدارة المنح وإعداد تقارير عن النتائج

التحديات القائمة

يُشكّل موضوع إدارة المنح وإعداد تقارير عن النتائج تحديًا بارزًا يواجه العديد من المنظمات، سواءً كانت مُقدّمة للمنح أم مُستفيدة منها. ومن أبرز المشكلات الشائعة ما يلي:

- عدم كفاءة الآليات: يؤدّي الاعتماد على إدخال البيانات يدويًا وتتبّع المنح والتبرعات من خلال جداول بيانات أو أنظمة مُتفرّقة إلى بطء العمليات وزيادة احتمالية وقوع الأخطاء في إعداد التقارير.
- ضعف الحوكمة: تعاني العديد من المنظمات من ضعف القدرة على مراقبة محفظتها المؤلفة من المنح والتبرعات في الوقت الفعلي، ما يؤثر سلبًا على اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد ومستوى المساءلة.
- متطلبات الامتثال وإعداد التقارير: يشكّل استيفاء معايير الامتثال وإعداد تقارير مُفصّلة للجهات المعنية والجهات المُموّلة وفرق العمل الداخلية يدويًا عبئًا ثقيلًا يستهلكُ وقتًا وجهدًا كبيرين.
- تحديات التعاون والتنسيق: يتطلّب التعامل مع مجموعة من الجهات المعنية، مثل الجهات المانحة ومقدمي الطلبات وفرق المراجعة، تنسيقًا فعّالًا لا تستطيع الأنظمة اليدوية توفيرَه بالكفاءة المطلوبة

وتعيق هذه التحديات فاعلية المنظمات، إذ إنها تحدّ من قدرتها على توسيع نطاق تأثيرها، وقد تُؤدّي إلى ضياع فرص تمويلية قيّمة وتأخرها في التوسع في برامجها.

الحلول المقترحة

استطاعت العديد من المنظمات العالمية تجاوز هذه التحديات من خلال تبني حلول تقنية أثبتت نجاحها في تحسين الكفاءة وتعزيز الأثر، فضلًا عن تعزيز علاقاتها مع الجهات المعنية. وتُسهم هذه التقنيات في تمكين منظمات القطاع الثالث ممّا يلي:

- تبسيطِ إجراءات العمل من خلال تقليل الأعباء الإدارية المُلقاة على عاتق فرق العمل، والقضاء على ظاهرة تشتّت البيانات والحد من الجهود اليدوية المُعرّضة للخطأ، إذ تتيح هذه التقنيات للعاملين التركيز

بشكلٍ أكبر على الأعمال الاستراتيجية واتخاذ القرارات المصيرية بفضل أتمتة المهام.

- تعزيزِ الشفافية وجودة إعداد التقارير من خلال استخدام لوحات معلومات آنية وأدوات إعداد تقارير شاملة، توفّر معلومات دقيقة وشاملة عن محافظ المنح، ما يتيح للمنظمات متابعة تخصيص الموارد المالية وتتبّع مسار الطلبات وتقييم أداء البرامج بسهولة ويُسر، الأمر الذي يعزز قدرة المنظمات على اتخاذ قرارات داخلية مُستنيرة ويمكّنها من استيفاء مُتطلبات إعداد التقارير.
- تسريع وتيرة نموّ البرامج وزيادة حجم التبرعات من خلال تمكين المنظمات من توسيع نطاق أنشطتها وزيادة تأثيرها في المُجتمع. فعلى سبيل المثال، تمكّنت منظمة يونايتد واي بمنطقة أتلانتا الكبرى (United Way of Greater Atlanta)، باستخدام منصة "Fluxx"، من تحقيق أرقام قياسية تفوق الأهداف التي وضعتها، إذ أنجزت 15 دورة تمويل خلال 18 شهرًا، وزادت تبرعاتها السنوية بنسبة 33%، لتصل إلى 80 مليون دولار بعد أن كانت 60 مليون دولار.
- إقامة شراكات فاعلة بين فرق العمل وتعزيز أواصر العلاقات مع مُتلقّي المنح والجهات المانحة لها، إذ تُسهم إمكانية التنسيق والتواصل باستخدام نظام واحد في تسريع وتيرة اتخاذ القرارات وتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية.

5. الدروس الرئيسية المستفادة والخلاصة

يحظى القطاع الثالث في المملكة بالمقومات اللازمة التي تؤهله للمساهمة بدورٍ فاعلٍ في تحقيقِ نهضةٍ شاملةٍ، تماشيًا مع الأهداف الطموحة لرؤية السعودية 2030، إذ يمكن لهذا القطاع أن يُحقق نقلة نوعية تطلق عنان طاقاته الكامنة من خلال استخدام الوسائل التقنية الحديثة وتعزيزِ أواصر التعاون وضخ الاستثمارات الاستراتيجية. ويمثل تبنّي التقنيات الحديثة منطلقًا أساسيًا نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية، ما يساعد المنظمات ذات الموارد البشرية المحدودة في تسهيل العمليات وتحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز أواصر التعاون مع المستفيدين والجهات المانحة. ويرسخ اعتماد نهج "اتخاذ القرارات القائمة على البيانات" قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها وقياس مدى تأثيرها وإعداد تقارير عنه بدقة وسهولة، ما يعزز من مصداقيتها ومساءلتها ويُبرز أهمية دورها في خدمة المجتمع، غير أن الاكتفاء بالتقنية وحدها لا يحقق الغاية المنشودة، بل أن الاستثمار في بناء القدرات وتطوير الكفاءات وتأهيل الكوادر لاستخدام أحدث التقنيات الرقمية أهمية قصوى. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف تضافر جهود القطاعين العام والخاص سعيًا نحو بناء قطاع ثالث أكثر شمولية وفاعلية واستدامة ويلبّي احتياجات المجتمع بكفاءة عالية. ومن شأن التزام المنظمات بالتوصيات القيّمة التي خلص إليها المشاركون في الجلسة الحوارية والجهات المعنية التي أُجريت معها المقابلات، وتوافقها مع الرؤى المستقبلية، في إطار الدعم المقدم في صورة استثمارات من القطاع الخاص وتفعيل دور الجهات المانحة والمبادرات الحكومية، أن يعزز قدرة تلك المنظمات على بناء قطاع قوي ومرن وقادر على مواكبة المتغيرات وتلبية احتياجات المجتمع على أكمل وجه وبصورة مستدامة. ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة، يمكن لـ شركة الإتمام الاستشارية وغلوبسايت وغيرهما من الشركاء الفاعلين أن تلعب دورًا حيويًا في تسهيل هذا الانتقال، مع التأكيد على ضرورة التعاون المستمر والمشاركة الفاعلة من جميع الأطراف المعنية لضمان إحداث أثر إيجابي ومستدام.

الملحق

أ. تفاصيل وجدول أعمال الطاولة المستديرة:

- الممارسات التقليدية في تقديم التبرعات
- نمو القطاع غير الربحي بعد تدشين رؤية السعودية 2030
- الإطار التنظيمي ودوره في دعم القطاع غير الربحي
- التحديات والفرص الواعدة في القطاع غير الربحي
- دور التقنيات والعمل الخيري الاستراتيجي في المملكة

ب. قائمة المشاركين في اجتماع الطاولة المستديرة

1. **الأميرة نوف بنت محمد آل سعود**

   الرئيس التنفيذي

   مؤسسة الملك خالد

2. **أ. ماجد العصيمي**

   خبير في القطاع غير الربحي

3. **الأميرة نورة بنت تركي آل سعود**

   الشريك المؤسس

   مجموعة أيون

4. **د. يوسف الحزيم**

   الأمين العام

   مؤسسة الأميرة العنود

5. **أ. رشا التركي**

   استشاري مجلس الإدارة

   النهضة

6. **أ. ديمة آل الشيخ**

   الرئيس التنفيذي للبرامج

   مؤسسة مسك الخيرية

7. **أ. لجين العبيد**

   الرئيس التنفيذي

   تسامي

8. **أ. شزى أبو ظاهر**

   المدير التنفيذي للعمليات

   الوثبة للاستشارات

9. **أ. منى أبو سليمان**

مؤسس

Transformational Leadership Impact Fellowship

10. **أ. سعيد اليزيدي**

الرئيس التنفيذي

أوقاف نورة الملاحي

11. **أ. أيمن الغامدي**

مدير عام الحوكمة والرقابة للمؤسسات الأهلية

المركز الوطني للقطاع غير الربحي

12. **أ. عبير اللحيدان**

الرئيس التنفيذي

جود الأعمال

13. **م. عبد الرحمن الصم**

المدير التنفيذي للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

أكوا باور

14. **أ. إلياس عبد الكريم**

مؤسس ورئيس تنفيذي

نمال للاستثمار الاجتماعي

15. **أ. الحسن الحازمي**

مستشار أول لنائب الرئيس التنفيذي لشؤون الشراكات التجارية والاستراتيجية

ثقة.

ج. قائمة المشاركين في المقابلات:

أ. همام زارع

الرئيس التنفيذي

مؤسسة صالح كامل الإنسانية

د. بندر عرب

المدير التنفيذي

مؤسسة عالم صافولا

د. بسمة الزامل

مستشار حوكمة الشركات العائلية

LGA Global Advisors

د. الجهات المنظمة والداعمة

شركة الإتمام الاستشارية

تقدم شركة الإتمام الاستشارية خدمات تحول الأعمال والاستشارات الإدارية لتقديم حلول مبتكرة ذات كفاءة وأثر عالي؛ وذلك من خلال فهمنا للسياق المحلي والاستفادة من الخبرات الدولية والاطلاع على أفضل الممارسات، وتكييفها، وفقًا لاحتياجات وتطلعات عملائنا من مختلف القطاعات.

جلوبسايت

تتبوأ جلوبسايت مكانةً مرموقةً بصفتها إحدى الشركات الاستشارية الرائدة في مجال وضع الاستراتيجيات، وشريكًا استراتيجيًا للمنظمات التي تهدف إلى إحداث أثر تنمويّ مُستدام وواسع النطاق في بلدان الجنوب العالمي، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا. وانطلاقًا من ركائز العمل الجماعي والتعاون البنّاء والنزاهة المُطلقة والابتكار، تقدّم الشركة رؤى مستفيضة واستشارات استراتيجية رفيعة المُستوى، وتطلق مبادرات مُبتكرة لدعم جهود شركاء التنمية والمنظمات المعنية في سبيل بلورة حلول ناجعة وشراكات مثمرة وقابلة للتوسع في مجال التنمية على الصعيد العالميّ. وتتخذُ جلوبسايت من إمارة دبي مقرًّا رئيسًا لها، وتعتمد في مزاولة أنشطتها على هيكل تنظيمي مرن وشبكة متنامية من الخبراء من مختلف أقطارِ دول الجنوب.